

مقدمة

- إن الغرض من هذا التقرير هو استعراض وضعية الاستثمار الأجنبي في الأدوات المالية. وهو ينقسم إلى جزأين رئيسيين:
- يتعلق الجزء الأول بجاري الاستثمارات في الأدوات المالية (الأسهم المدرجة وسندات الدين وهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة) التي يحوزها الأجانب إلى حدود 29/12/2023؛
 - ويتعلق الجزء الثاني بالمعاملات التي أجراها المستثمرون الأجانب في سوق البورصة.
- تم إعداد هذا التقرير استنادا إلى المعلومات والبيانات التالية:
- التصريحات المتعلقة بمخزون الأسهم الموجودة بحوزة الأجانب، المقدمة من قبل ماسكي الحسابات؛
 - العمليات التي ينجزها الأجانب كما أبلغت عنها شركات البورصة؛
 - التصريحات بتجاوز حدود المشاركة؛
 - ملكية أسهم الشركات المدرجة على النحو المنشور على موقع بورصة الدار البيضاء؛
 - العائم وأسعار القيم كما حدّتها بورصة الدار البيضاء؛
 - تقييم هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة على أساس آخر قيمة تصفية لشهر دجنبر (29/12/2023)، كما حددتها شركات تسيير هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة؛
 - تقييم سندات الدين على أساس القيم الإسمية المقدمة من قبل الوديع المركزي.
- وتجدر الإشارة إلى أنه ولأغراض هذا التقرير، يقوم ماسكو الحسابات بالإبلاغ عن مخزون الأدوات المالية الموجودة بحوزة الأجانب إلى الهيئة المغربية لسوق الرساميل وذلك وفقا للقواعد التالية:
- مفهوم الاستثمار الأجنبي كما هو معرف في المادة 155 من المنشور العام لمكتب الصرف بشأن عمليات الصرف، والمتعلق بعمليات الاستثمار المنجزة من قبل الأشخاص الذاتية والاعتبارية الأجنبية المقيمة وغير المقيمة بالمغرب وكذا المغاربة المقيمين بالخارج؛
 - بالنسبة للمغاربة المقيمين في الخارج والأجانب المقيمين في المغرب، لا تحصى المؤسسة ماسكة الحسابات سوى العمليات التي تم تمويلها بواسطة عملة أجنبية، تم خصمها من حساب أجنبي بالدرهم القابل للتحويل أو حساب بعملة أجنبية أو بأي طريقة أخرى من طرق التمويل تعادل التمويل بعملة أجنبية وذلك طبقا لأحكام المنشور العام لمكتب الصرف بشأن عمليات الصرف؛
 - بالنسبة للأجانب غير المقيمين في المغرب، يتم إحصاء جميع المعاملات، نظرا لأن تمويلها يتم بعمليات أجنبية.
- إضافة إلى ذلك، أدرجت في نطاق الدراسة، الشركات الأجنبية التي تحوز بشكل غير مباشر عن طريق شركات خاضعة للقانون المغربي، مشاركات تتجاوز 5 في المائة من رأسمال شركات مدرجة.

الفهرس

3	مقدمة
5	ملخص
6	القسم الأول: وضعية حيازة الأسهم من طرف الأجانب
7	I. الأسهم المدرجة
7	1. تطور الحصة التي يحوزها الأجانب
9	2. توزيع الحيازة حسب قطاع النشاط
10	3. الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب
11	4. توزيع مبلغ الاستثمار حسب نوع المستثمر
12	5. توزيع الرسملة حسب مكان الحفظ
12	II. سندات الدين
12	1. بنية الاستثمار الأجنبي في سندات الدين
12	2. توزيع الجاري حسب نوع الأداة
13	III. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
13	1. بنية الاستثمار الأجنبي في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
14	2. توزيع الاستثمار الأجنبي حسب نوع هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
15	القسم الثاني: الاستثمار الأجنبي حسب حجم المعاملات
16	الأسهام المدرجة
16	1. توزيع الأحجام المتداولة حسب السوق ونوع المستثمر
16	2. توزيع الأحجام المتداولة حسب الأصل الجغرافي
17	3. توزيع الأحجام المتداولة حسب قطاع النشاط
18	قائمة الرسوم البيانية
18	قائمة الجداول
19	الملحقات

ملخص

بلغت القيمة الإجمالية لمخزون الأسهم الموجود بحوزة الأجانب نهاية سنة 2023، ما يعادل 168 مليار درهم مغربي، أي بزيادة قدرها 7,9 في المائة عن المستوى المسجل سنة 2022، وترجع هذه الزيادة إلى إرتفاع الأسهم المدرجة التي تتكون منها محافظ المستثمرين الأجانب، إذ ارتفع المؤشر القياسي لبورصة الدار البيضاء بنسبة 12,8 في المائة سنة 2023.

من ناحية أخرى، انخفضت حصة الاستثمار الأجنبي في الرسملة الإجمالية للبورصة بشكل طفيف لتستقر عند 26,9 في المائة سنة 2023 مقارنة ب 27,8 في المائة سنة 2022.

ولا يزال الاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة يتألف بشكل رئيسي من الحصص الاستراتيجية والتي مثلت ما يفوق 92 في المائة من المبالغ المستثمرة و 27 في المائة من رسملة البورصة عند نهاية 2023. أما حصص الأقلية، فشكلت 2,1 في المائة من إجمالي رسملة البورصة و 8 في المائة من الرسملة العائمة.

وحسب نوع المستثمر، استحوذت الأشخاص الاعتبارية الأجنبية غير المقيمة على 99 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة، أي 166 مليار درهم. أما من حيث الأصل الجغرافي، هيمن المستثمرون من الشرق الأوسط وأوروبا على الاستثمار الأجنبي، حيث بلغت حصتهم ما يزيد عن 95 في المائة نهاية 2023، وهي نسبة أعلى بقليل من النسبة المسجلة نهاية سنة 2022 (93,5 في المائة). ومثلت استثماراتهم 25,6 في المائة من إجمالي رسملة البورصة نهاية سنة 2023 (26 في المائة سنة 2022). ومن حيث القيمة، بلغت قيمة استثمارات هاتين المنطقتين 160 مليار درهم نهاية سنة 2023.

أما فيما يتعلق بسندات الدين، فبلغ الجاري الموجود بحوزة الأجانب 4,3 مليار درهم نهاية سنة 2023، مقابل 3,9 مليار درهم نهاية سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي لم يمثل سوى 0,45 في المائة من الجاري الإجمالي لسندات الدين نهاية سنة 2023.

وبالنسبة لقطاع إدارة الأصول، بلغ الاستثمار الأجنبي في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 3,5 مليار درهم سنة 2023 مقابل 2,5 مليار درهم سنة 2022. وتبقى حصة الاستثمار الأجنبي في الأصل الصافي الإجمالي لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ضئيلة، على الرغم من ارتفاعها بشكل طفيف من 0,51 في المائة سنة 2022 إلى 0,62 سنة 2023. واستحوذت الأشخاص الذاتية على 94 في المائة من الاستثمارات، مع تفضيل هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من فئة «السندات القصيرة الأجل» و«النقدية» حيث بلغت حصة كل منهما 47 في المائة و 29 في المائة على التوالي من الاستثمار الأجنبي في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

وفيما يتعلق بالتدفقات المتداولة في البورصة، بلغت مساهمة المستثمرين الأجانب في حجم التداول 13,5 مليار درهم سنة 2023 أي ما يعادل 12,6 في المائة من حجم التداول السنوي في كل من السوق المركزية وسوق الكتل. ويؤكد نشاط الأجانب في سوق البورصة على بنية السوق التي تهيمن عليها الأشخاص الاعتبارية حيث أنها تستحوذ على معظم حجم التداولات الأجنبية. أما من حيث الأصل الجغرافي، استحوذ المستثمرون الآسيويون على 41,8 في المائة* من إجمالي حجم التداول سنة 2023 وذلك بعد انسحاب المستثمر السنغافوري WILMAR SUGAR HOLDING من رأس مال شركة COSUMAR. واستحوذ الأوروبيون والأفارقة على 26,5 في المائة و 25,1 في المائة على التوالي من حجم التداول من قبل الأجانب.

ويتسم التوزيع القطاعي للأحجام المتداولة من قبل الأجانب بالتركيز على ثلاثة قطاعات حيث بلغ وزنها مجتمعة حوالي 73 في المائة سنة 2023. ولقد استحوذ قطاع «الصناعة الغذائية والإنتاج» على أعلى حصة (50 في المائة)* يليه قطاع «البنوك» والتوزيع» بحصص تبلغ 16 في المائة و 7 في المائة على التوالي.

(*) يعود السبب في هيمنة المستثمرين الآسيويين وحصة قطاع «الصناعة الغذائية والإنتاج» في حجم تداول الأجانب إلى انسحاب المستثمر السنغافوري "Wilmar Sugar Holdings PTE" من رأس مال شركة "COSUMAR" والتي كانت تمتلك 30,05 في المائة من رأس مال هذه الأخيرة.

القسم الأول:

وضعية حيازة الأسهم من طرف
الأجانب

1. الأسهم المدرجة

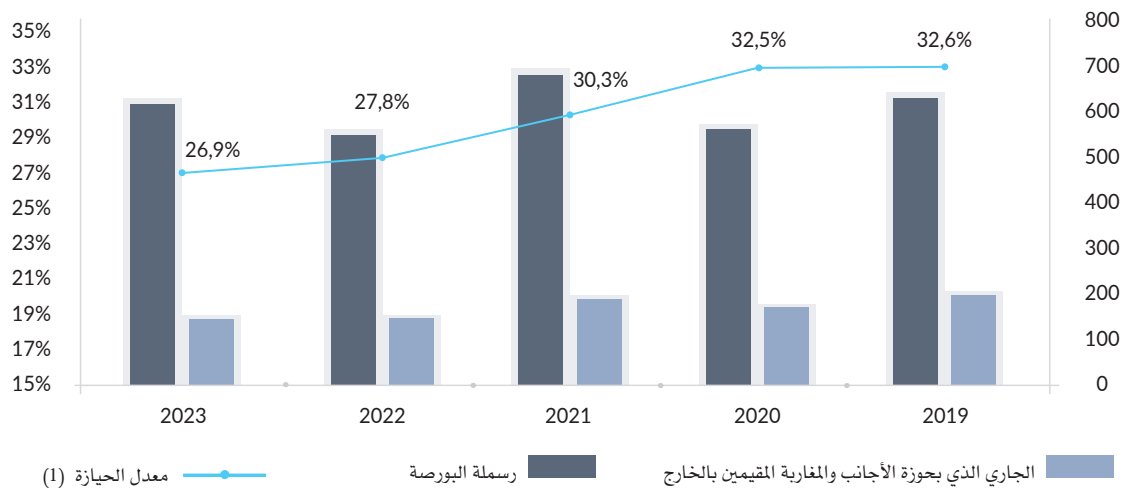
1. تطور الحصة التي يحوزها الأجانب

• زيادة قيمة الأسهم التي يحوزها الأجانب

على خلفية الأداء الإيجابي لسوق الأسهم، ارتفعت قيمة الأسهم التي يمتلكها الأجانب بنسبة 7,9 في المائة من 156 مليار درهم في نهاية عام 2022 إلى 168 مليار درهم في نهاية عام 2023. ومن جانبها، انخفضت حصة استثمارات الأجانب من رسملة البورصة بنسبة 0,9 نقطة مئوية، من 27,8 في المائة سنة 2022 إلى 26,9 في المائة سنة 2023، نتيجة لارتفاع معدل نمو رسملة البورصة مقارنة بحصة محفظة الأجانب.

وشهدت حصة الاستثمار الأجنبي في رسملة البورصة على مدار السنوات الخمس الماضية انخفاضاً، إذ تراجعت بواقع 5,7 نقطة مئوية من 32,6 في المائة سنة 2019 إلى 26,9 في المائة سنة 2023.

الرسم البياني 1: تطور حصة الأسهم المدرجة في البورصة التي يحوزها الأجانب في رسملة البورصة



المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

الجدول 1: توزيع الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء وفقاً لحصة رأس المال التي يحوزها الأجانب

2023			2022			حصة رأس المال بحوزة الأجانب
الحصة من إجمالي رسملة البورصة	حجم الاستثمار الأجنبي (مليار درهم)	عدد الشركات المدرجة	الحصة من إجمالي رسملة البورصة	حجم الاستثمار الأجنبي (مليار درهم)	عدد الشركات المدرجة	
1,9%	12,0	44	1,8%	10,1	42	أقل من 10 في المائة
1,1%	6,7	9	0,6%	3,5	8	من 10,01 إلى 25 في المائة
6,4%	40,2	11	7,3%	40,8	13	من 25,01 إلى 50 في المائة
11,5%	71,7	7	11,6%	64,8	8	من 50,01 إلى 75 في المائة
6,0%	37,7	6	6,6%	36,8	5	أكثر من 75 في المائة
26,9%	168,3	77	27,8%	156,0	76	المجموع

المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

¹ معدل حيازة الأسهم: الأسهم الموجودة بحوزة الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج مقسومة على إجمالي رسملة البورصة

• 33 من أصل 77 شركة مدرجة في بورصة الدار البيضاء مملوكة بنسبة تزيد عن 10 في المائة و 13 شركة تمثل ثلثي إجمالي الاستثمار الأجنبي

في 31 دجنبر 2023، ضمت الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء والتي يبلغ عددها 77 شركة مستثمرين أجنبى في رأس مالها. من بين هذه الشركات 33 منها مملوكة بنسبة تزيد عن 10 بالمائة، بينما مثلت 13 منها استثمارا أجنبيا إجماليا يفوق 109 مليار درهم أي 17,5 بالمائة من إجمالي رسملة البورصة و 65 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية.

ويتوزع رأس المال الذي يحوزه الأجنبى على النحو التالي:

- ستة (6) شركات مدرجة مملوكة أكثر من 75 في المائة من قبل الأجنبى بمبلغ إجمالي مستثمر قدره 37,7 مليار درهم وحصه قدرها 6 في المائة من رسملة البورصة.
- تحوز سبع (7) شركات حصه من رأس المال الذي يملكه الأجنبى تتراوح بين 50 و 75 في المائة بمبلغ إجمالي مستثمر قدره 71,7 مليار درهم، أو 11,5 في المائة من رسملة البورصة.
- بالنسبة لإحدى عشرة (11) شركة، تتراوح حصه رأس المال الذي يحوزه الأجنبى بين 25 في المائة و 50 في المائة وهو ما يمثل استثمارا أجنبيا بقيمة 40,2 مليار درهم أو 6,4 في المائة من إجمالي رسملة البورصة؛
- بالنسبة لتسع (9) شركات، يمثل الاستثمار الأجنبى ما بين 10 في المائة و 25 في المائة من رسملتها باستثمار قدره 6,7 مليار درهم، أو 1,1 في المائة من إجمالي رسملة البورصة،
- بالنسبة لأربعة وأربعين (44) شركة، يمثل الاستثمار الأجنبى أقل من 10 في المائة من رسملتها وهو ما يمثل إجمالي استثمارات بقيمة 12 مليار درهم وحصه من رسملة البورصة تبلغ 1,9 في المائة.

• هيمنة المشاركات الاستراتيجية

تهيمن المشاركات الاستراتيجية² على الاستثمار الأجنبى في السندات المدرجة فهي تمثل 92,2 في المائة من الاستثمار الأجنبى، وهو ما يمثل ارتفاعا طفيفا من 91,8 في المائة المسجلة سنة 2022.

وكنسبة مئوية من رسملة البورصة، يمثل وزن المشاركات الاستراتيجية 24,8 في المائة سنة 2023 مقابل 25,5 في المائة سنة 2022.

• تراجع طفيف في حصه الأقلية من رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم المدرجة

سجلت حصه الأقلية من الاستثمار الأجنبى في بورصة الدار البيضاء تراجعا طفيفا إلى 2,1 في المائة من إجمالي القيمة السوقية سنة 2023 مقارنة بنسبة 2,3 في المائة في العام السابق. من حيث رأس المال العائم، شكلت حصه الأقلية من الاستثمار الأجنبى 8 في المائة سنة 2023 مقارنة بـ 9 في المائة سنة 2022.

الجدول 2: نوعية الاستثمارات الأجنبية في الأسهم المغربية المدرجة

2023/12/31		2022/12/31		(بملايين الدرهم)
%	المبلغ	%	المبلغ	
100,0%	168 395	100,0%	156 030	استثمارات الأجنبى والمغاربة المقيمين بالخارج المحتفظ بها في المغرب، منها:
92,2%	155 201	91,8%	143 227	- الحصه الاستراتيجية (تفوق أو تعادل 4 في المائة من رأس المال)
7,8%	13 194	8,2%	12 803	- حصه الأقلية (تقل عن 4 في المائة من رأس المال)
	626 078		561 104	رسملة البورصة
	164 049		142 715	رسملة البورصة العائمة
26,9%		27,8%		الاستثمارات الأجنبية والمغاربة المقيمين بالخارج / رسملة البورصة
24,8%		25,5%		الحصه الاستراتيجية
2,1%		2,3%		حصه الأقلية / رسملة البورصة
8,0%		9,0%		حصه الأقلية / رسملة البورصة العائمة

المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الراسمال

² تصنف المساهمة على أنها استراتيجية إذا كان المستثمر يملك حصه تساوي أو تزيد عن 4 في المائة من رأس مال شركة مدرجة في البورصة. وتعتبر هذه المشاركة كأقلية إذا كانت تملك أقل من 4 في المائة من رأس المال.

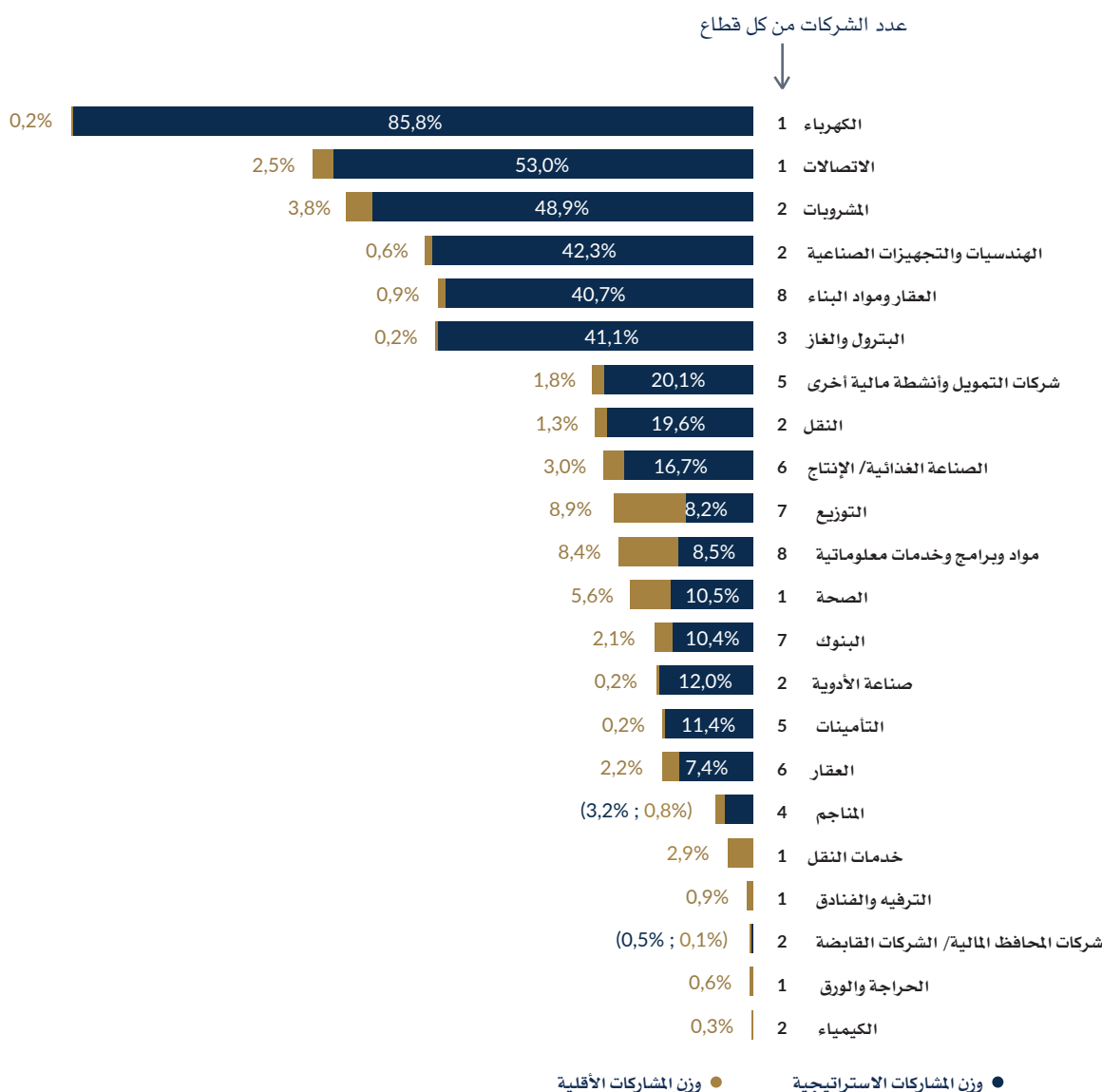
2. توزيع الحيازة حسب قطاع النشاط

استحوذ الأجانب نهاية سنة 2023 على ما يفوق 40 في المائة من ستة قطاعات. إذ بلغت نسبة حيازة الأجانب في قطاع الكهرباء 86 في المائة، تليه القطاعات التالية: "الاتصالات" بنسبة 55,5 في المائة، "المشروبات" بنسبة 52,7 في المائة، "الهندسيات والتجهيزات الصناعية" بنسبة 42,9 في المائة، "العقار ومواد البناء" بنسبة 41,6 في المائة وقطاع "البتترول والغاز" الذي تصل حصة رأسماله التي يحوزها الأجانب إلى 41,3 في المائة.

وفيما يتعلق بالمشاركات الاستراتيجية، شهدت سنة 2023 تغيرين رئيسيين يتعلق الأول بقطاع "النقل" الذي شهد ارتفاعا في نسبة حيازته الذي بلغ 19,6 في المائة سنة 2023 (3,8 في المائة سنة 2022) وذلك عقب دخول المستثمر الأجنبي "Financière Clasquin" في رأسمال "Euromed" في رأسمال "Timar". ولم يعد لدى قطاع "الترفيه والفنادق" أية حيازات أجنبية استراتيجية بعد انسحاب المجموعة الفرنسية "Accor SA" من رأسمال شركة "Risma" (كانت مجموعة Accord تحوز 33,3 في المائة منها نهاية سنة 2022).

وفيما يتعلق بالمشاركات الأقلية (التي تقل عن 4 في المائة من رأس المال)، سجل قطاع "الموزعين" أعلى نسبة حيازة من قبل الأجانب، بلغت 8,9 في المائة، تليه كل من قطاعات "المواد والبرامج والخدمات المعلوماتية" و"الصحة" و"المشروبات" بنسب حيازة بلغت 8,4 في المائة و5,6 في المائة و3,8 في المائة على التوالي.

الرسم البياني 2: حصص الرأسمال الأجنبي في رسملة البورصة حسب القطاع سنة 2023



المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

3. الأصل الجغرافي للمستثمرين الأجانب

• هيمنة المستثمرين من الشرق الأوسط وأوروبا

نهاية عام 2023، ظل كل من الشرق الأوسط وأوروبا يهيمنان بشكل كبير على توزيع المستثمرين وفقا للأصل الجغرافي، حيث يمثلان معا ما يزيد عن 95 في المائة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية وما يقارب 26 في المائة من إجمالي رسملة البورصة.

الجدول 3: توزيع رؤوس أموال الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج حسب الأصل الجغرافي

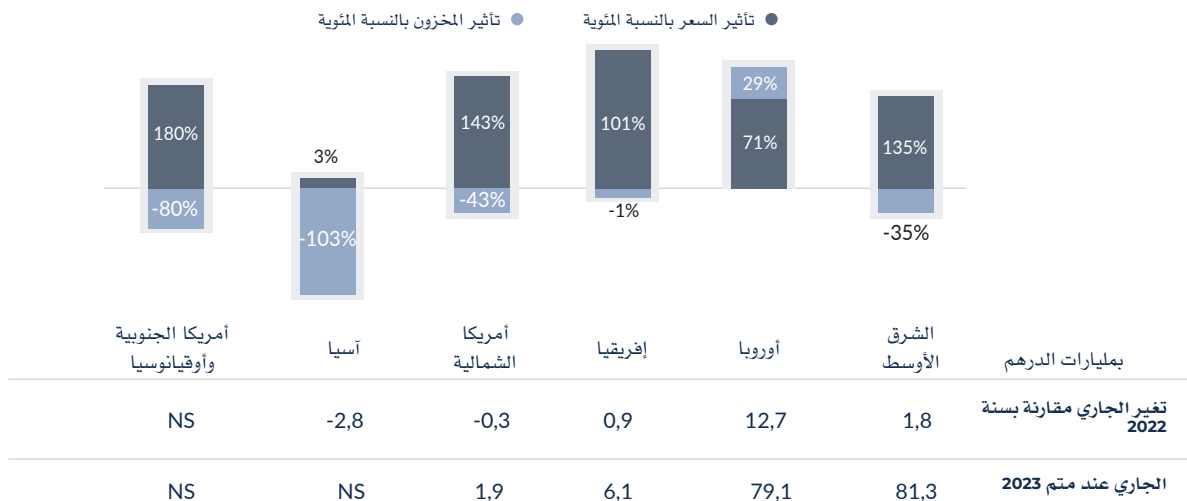
2023		2022		الأصل الجغرافي
الحصة في الاستثمار الأجنبي	الحصة في الرسملة	الحصة في الاستثمار الأجنبي	الحصة في الرسملة	
48,3%	13,0%	51,0%	14,2%	الشرق الأوسط
47,0%	12,6%	42,5%	11,8%	أوروبا
3,6%	1,0%	3,3%	0,9%	أفريقيا
1,2%	0,3%	1,8%	0,5%	أمريكا الشمالية
NS	NS	1,4%	0,4%	آسيا
NS	NS	NS	NS	أوقيانوسيا وأمريكا الجنوبية
100,0%	26,9%	100,0%	27,8%	المجموع

المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل
NS: غير معبر

ويبين تحليل توزيع الاستثمار الأجنبي حسب المنشأ الجغرافي ما يلي:

- انخفضت حصة الاستثمار الوافدة من الشرق الأوسط من إجمالي الاستثمار الأجنبي بشكل طفيف سنة 2023 حيث بلغت 48,3 في المائة مقابل 51 في المائة سنة 2022. وفي نفس الوقت انخفضت حصته من رسملة البورصة بشكل طفيف، حيث انخفضت من 14,2 في المائة سنة 2022 إلى 13 في المائة سنة 2023،
- ارتفعت حصة الاستثمار الأوروبي من إجمالي حصة الاستثمار الأجنبي، من 42,5 في المائة سنة 2022 إلى 47 في المائة سنة 2023. وارتفعت في نفس الوقت حصته في رسملة البورصة لتستقر في 12,6 في المائة عند نهاية 2023 عوض 11,8 في المائة نهاية 2022،
- أما الاستثمارات الوافدة من مناطق أخرى من العالم فتظل منخفضة نسبيا، إذ تمثلت 4,8 في المائة من الاستثمار الأجنبي و 1,3 في المائة من رسملة البورصة سنة 2023.

الرسم البياني 3: تأثير تغيرات الأسعار والمخزون على كمية الاستثمار الأجنبي حسب الأصل الجغرافي



المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل
NS: غير معبر

تختلف آثار تقلبات الأسعار والمخزون على مبلغ الاستثمار الأجنبي حسب الأصل الجغرافي، وذلك على النحو التالي:

- عرف جاري الاستثمارات الوافدة من الشرق الأوسط ارتفاعا طفيفا قدره 1,8 مليار ليصل إلى 81,3 مليار درهم نهاية 2023، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار الأسهم التي يحوزها المستثمرون من هذا الأصل الجغرافي. وقد عوض أداء الأسهم المدرجة في البورصة عن الخسارة التي بلغت 0,9 مليار درهم والناجمة عن انخفاض المخزونات؛
- وارتفع جاري الاستثمارات الأوروبية ب 12,7 مليار درهم ليصل إلى 79,1 مليار درهم نهاية سنة 2023. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى أداء الأسهم التي يحوزها المستثمرون من هذا الأصل الجغرافي (9,1 مليار درهم). وساهم تأثير "المخزون" بمقدار 3,7 مليار درهم في تشكيل الجاري الجديد، وتهم هذه الزيادة بالأساس تعزيز المشاركات الفرنسية في رأسمال شركة "Cosumar" (+1,6 مليار درهم)؛
- وارتفع رصيد الاستثمارات الأفريقية بمقدار 943 مليون درهم ليصل إلى 6,1 مليار درهم نهاية عام 2023، مستفيدا من ارتفاع أسعار الأسهم التي يحوزها المستثمرون من هذا الأصل الجغرافي.
- وانخفض جاري الاستثمارات الآسيوية بمقدار 2.8 مليار درهم. ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض مخزون الأسهم التي يحوزها الآسيويون بعد انسحاب المستثمرين السنغافوريين من رأس مال "Cosumar".
- ولا تزال مساهمة مستثمري أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوقيانوسيا ضئيلة نسبيا، حيث بلغ الجاري الإجمالي 1,9 مليار درهم سنة 2023.

4. توزيع مبلغ الاستثمار حسب نوع المستثمر

- هيمنة الأشخاص الاعتبارية الأجنبية غير المقيمة

خلال سنة 2023، حافظت حصة استثمار الأشخاص الاعتبارية غير المقيمة على نفس المستوى الذي كانت فيه سنة 2022 إذ مثلت 99 في المائة من إجمالي الاستثمار الأجنبي في الأسهم المدرجة. وظلت نسبة الفئات الأخرى شبه مستقرة.

الجدول 4: توزيع رؤوس أموال الأجانب والمغاربة المقيمين في الخارج حسب نوع المستثمر (بملايين الدرهم)

التباين	2023/12/31		2022/12/31		الفئة	نوع المستثمر
	2022 مقابل 2023	%	المبلغ	%		
8,0%	98,8%	166 446	98,8%	154 085	أشخاص اعتبارية	الأجانب غير المقيمين
22,3%	0,1%	240,9	0,1%	197	أشخاص ذاتية	المقيمين
-16,0%	0,4%	715,4	0,5%	852	أشخاص اعتبارية	الأجانب المقيمين
1,4%	0,2%	358,6	0,2%	354	أشخاص ذاتية	المغاربة المقيمون بالخارج
17,0%	0,4%	634,8	0,3%	543	أشخاص ذاتية	المغاربة المقيمون بالخارج
7,9%	100,0%	168 395	100,0%	156 030		المجموع

المصدر: ماسكو الحسابات، الوديع المركزي ماروكليز، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

³ باعت مجموعة WILMAR أسهمها في مجموعة COSUMAR إلى العديد من المؤسسات الاستثمارية المغربية وإلى شركة SUCDEN الفرنسية التي استحوذت على 10 في المائة من رأس المال في 30 نونبر 2023

5. توزيع الرسمة حسب مكان الحفظ

• هيمنة السندات المحتفظ بها في المغرب

ما يقرب من 99,99 في المائة من القيمة السوقية يحتفظ بها أصحاب الحسابات المغربية المنتسبين إلى الوديع المركزي المغربي.

الجدول 5: توزيع رسمة البورصة حسب مكان الحفظ

التباين	31/12/2022		31/12/2023		(بملايين الدرهم)
	2022 مقابل 2023	%	المبلغ	%	
11,6%	100%	626 078	100,0%	561 104	رسمة البورصة العائمة:
6,2%	0,01%	86	0,01%	81	محفظة خارج المغرب:
6,2%	0,01%	86	0,01%	81	- قيمة " اتصالات المغرب "
11,6%	99,99%	625 992	99,99%	561 023	محفظة في المغرب

المصدر: ماسكو الحسابات، بورصة الدار البيضاء، الوديع المركزي ماروكليز، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

II. سندات الدين

1. بنية الاستثمار الأجنبي في سندات الدين

في نهاية 2023، بلغ جاري سندات الدين⁴ التي يحوزها الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج 4,3 مليار درهم مقابل 3,9 مليار درهم سنة 2022. وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي لا يمثل سوى 0,45 في المائة من الجاري الإجمالي⁵ لسندات الدين في نهاية 2023.

كما أن ما يزيد عن 90 في المائة من الجاري يوجد بحوزة الأشخاص الاعتبارية الأجنبية غير المقيمة، تليها الأشخاص الذاتية الأجنبية المقيمة (4,9 في المائة).

الجدول 6: تغير بنية الاستثمار الأجنبي في سندات الدين (بملايين الدرهم)

تباين 2023-2022	%	الجاري في 2023/12/31	%	الجاري في 2022/12/31	الفئة	نوع المستثمر
15,8%	90,1%	3 882,4	86,6%	3 351,4	أشخاص اعتبارية	الأجانب غير المقيمين
-34,1%	2,4%	104,0	4,1%	157,8	أشخاص ذاتية	الأجانب المقيمين
NS	NS	1,4	0,1%	5,5	أشخاص اعتبارية	المغاربة المقيمون بالخارج
-2,9%	4,9%	210,1	5,6%	216,4	أشخاص ذاتية	المغاربة المقيمون بالخارج
-19,9%	2,6%	110,9	3,6%	138,4	أشخاص ذاتية	المغاربة المقيمون بالخارج
11,4%	100,0%	4 308,8	100,0%	3 869,5		المجموع

المصدر: ماسكو الحسابات، الوديع المركزي ماروكليز، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل
NS غير معبر

2. توزيع الجاري حسب نوع الأداة

ويسلط تحليل توزيع جاري سندات الدين حسب فئة الأدوات الضوء على النقاط التالية:

- لا تزال حصة سندات الخزينة سائدة، حيث تمثل 75 في المائة، إذ ارتفعت مقارنة بسنة 2022 (68 في المائة). ومن حيث القيمة، ارتفع الاستثمار الأجنبي من 2,62 مليار درهم سنة 2022 إلى 3,22 مليار درهم سنة 2023، مع فترات استحقاق تتراوح بين 1,1 سنوات و30 سنة؛

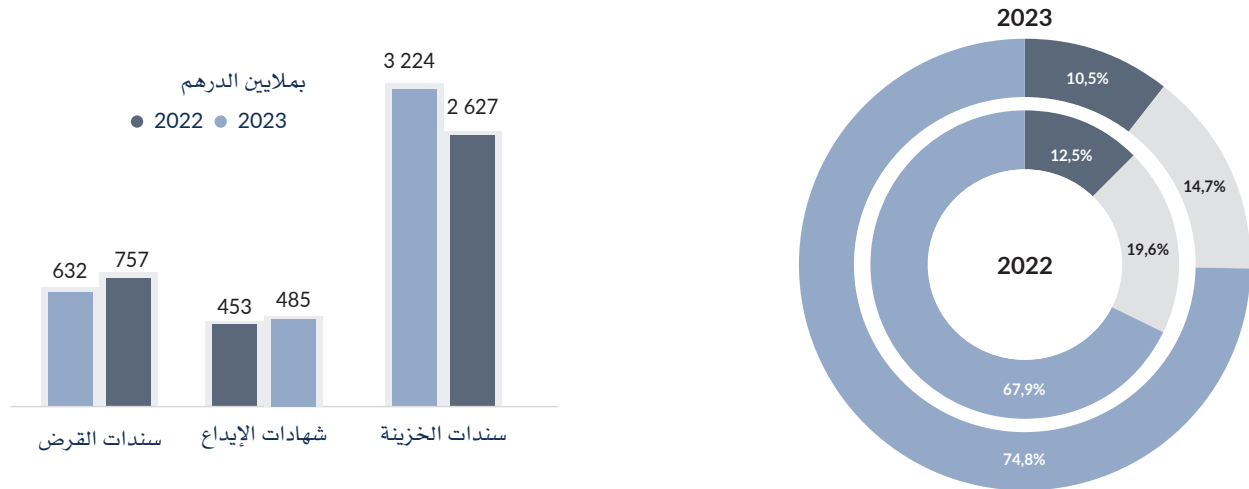
- انخفضت حصة الاستثمار الأجنبي في السندات سنة 2023، من 19,6 في المائة سنة 2022 إلى 14,7 في المائة سنة 2023. من حيث القيمة، بلغت قيمة السندات المستحقة 632 مليون درهم عند نهاية عام 2023 مقارنة بـ 757 مليون عند نهاية سنة 2022.

⁴ تتكون سندات الدين من أذون الخزينة والسندات وشهادات الإيداع وسندات شركات التمويل والأوراق التجارية.

⁵ بلغ جاري سندات الدين 955.3 مليار درهم بنهاية عام 2023.

• انخفض جاري شهادات الإيداع بشكل طفيف نهاية مقارنة بنهاية سنة 2022 ليستقر عند 453 مليون درهم نهاية 2023.

الرسم البياني 4: توزيع الجاري حسب نوع الأداة وحسب النضج



النضج 2023 [1,1 سنة - 30 سنة] [1,9 سنة - 5 سنوات] [5 سنوات - 15 سنة]

النضج 2022 [91 يوم - 30 سنة] [أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات] [5 سنوات - 30 سنة]

● سندات الخزينة ● سندات القرض ● شهادات الإيداع

المصدر: ماسكو الحسابات، الوديع المركزي ماروكبير، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

III. هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

1. بنية الاستثمار الأجنبي في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

في نهاية عام 2023، بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة 3,5 مليار درهم مقارنة بـ 2,5 مليار درهم في العام السابق، أي زيادة قدرها 37,6% في المائة ومثل هذا الاستثمار 0,62 في المائة من إجمالي صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023، مقارنة بنسبة 0,51 في المائة سنة 2022.

ويحسب فئة المستثمرين، استحوذت الأشخاص الذاتية على ما يقارب من 94 في المائة من استثمارات الأجنبي في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة مقارنة بنسبة 92 في المائة سنة 2022. واستحوذت المغاربة المقيمون بالخارج (50 في المائة) والأشخاص الذاتية الأجنبية المقيمة (27,5 في المائة) معاً على 78 في المائة من إجمالي المبلغ المستثمر، تليهم الأشخاص الذاتية غير المقيمة (16,1 في المائة).

الجدول 7: تطور بنية الاستثمار الأجنبي في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

(بملايين الدرهم)

نوع المستثمر	الفئة	2022/12/31		2023/12/31		تباين 2023-2022
		المبلغ	%	المبلغ	%	
الأجانب غير المقيمين	أشخاص اعتبارية	169,9	6,7%	179,8	5,1%	5,8%
	أشخاص ذاتية	464,2	18,3%	564,2	16,1%	21,5%
	أشخاص اعتبارية	34,5	1,4%	42,5	1,2%	23,1%
الأجانب المقيمين	أشخاص ذاتية	935,7	36,8%	960,4	27,5%	2,6%
	أشخاص ذاتية	936,9	36,9%	1 749,1	50,0%	86,7%
المجموع		2 541,2	100,0%	3 496,1	100,0%	37,6%
إجمالي صافي أصول هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة		500 901		559 848		11,8%
المجموع/إجمالي صافي الأصول		0,51%		0,62%		

المصدر: ماسكو الحسابات، شركات التسيير، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2. توزيع الاستثمار الأجنبي حسب نوع هيئة التوظيف الجماعي للقيم المنقولة

أظهر توزيع الاستثمارات الأجنبية في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة ميولا نحو "السندات قصيرة الأجل" بمبلغ 1,6 مليار درهم مقارنة بمبلغ 947 مليون درهم سنة 2022، تليها هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من فئة "النقدية" بمبلغ مليار درهم (0,8 مليار درهم سنة 2022) بينما بلغ إجمالي الفئات الأخرى 854 مليون درهم، أو 24,4 في المائة من الاستثمارات الأجنبية في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة.

الجدول 8: توزيع استثمار الأجنبي حسب فئة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة (بملايين الدرهم)

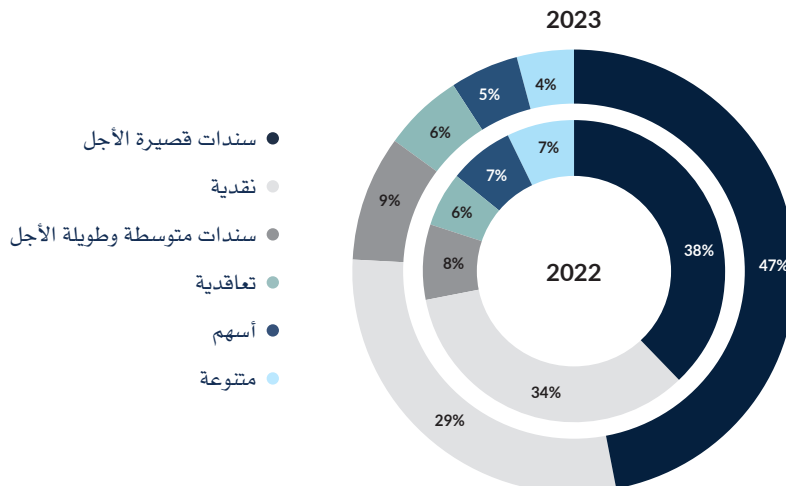
2023		2022		نوع هيئة التوظيف الجماعي في القيم المنقولة
%	المبلغ	%	المبلغ	
46,9%	1 640,4	38,0%	966,8	سندات قصيرة الأجل
28,7%	1 002,2	33,9%	861,7	النقدية
9,1%	318,9	8,2%	209,4	سندات متوسطة وطويلة الأجل
6,2%	215,4	5,9%	151,1	التعاقدية
5,1%	179,5	6,7%	170,0	الأسهم
4,0%	139,7	7,2%	182,3	المتنوعة
100,0%	3 496,1	100,0%	2 541,2	المجموع

المصدر: المؤسسات الوديعية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، شركات التسيير، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

شهد توزيع الاستثمارات الأجنبية في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة سنة 2023 العديد من التغيرات:

- استحوذت هيئات التوظيف الجماعي من فئة "السندات قصيرة الأجل" على 47 في المائة من الاستثمارات الأجنبية سنة 2023، مقارنة بـ 38 في المائة سنة 2022.
- شهدت هيئات التوظيف الجماعي من فئة "النقدية" انخفاض حصتها من 34 في المائة سنة 2022 إلى 29 في المائة سنة 2023.
- عرف الاستثمار في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من فئة "السندات المتوسطة والطويلة الأجل" ارتفاعا طفيفا من 8 في المائة سنة 2022 إلى 9 في المائة سنة 2023؛
- وشهدت هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة من فئة "المتنوعة" انخفاضا في حصتها بمقدار 3 نقاط مئوية، حيث تراجع من 7 في المائة سنة 2022 إلى 4 في المائة سنة 2023.

الرسم البياني 5: تطور الاستثمار الأجنبي حسب فئة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة



المصدر: المؤسسات الوديعية لهيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة، شركات التسيير، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

القسم الثاني:

الاستثمار الأجنبي حسب حجم المعاملات

الأسهم المدرجة

1. توزيع الأحجام المتداولة حسب السوق ونوع المستثمر

استحوذ الأجنبي سنة 2023 على 12,6 في المائة من إجمالي حجم التداول⁶ في كل من السوق المركزية وسوق الكتل، أي ما يعادل 13,5 مليار درهم مقابل 8,3 مليار درهم سنة 2022. ويتكون 54 في المائة من هذا الحجم من المعاملات التي تمت في سوق الكتل أما الباقي (46 في المائة) من المعاملات التي تمت في السوق المركزية. وحسب نوع المستثمر، استأثرت الأشخاص الاعتبارية على معظم حجم المعاملات الأجنبية.

الجدول 9: توزيع الأحجام المتداولة حسب السوق ونوع المستثمر (بمليارات الدرهم)

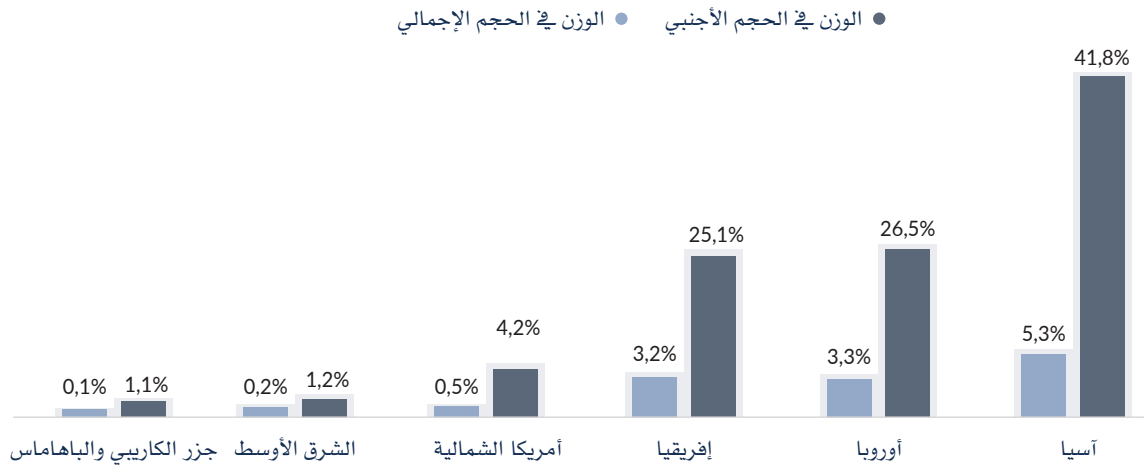
الفئة	سوق الكتل	السوق المركزية	المجموع
اشخاص اعتبارية أجنبية	7,2	6,2	13,4
اشخاص ذاتية أجنبية	0,02	0,06	0,1
المجموع	7,2	6,3	13,5

المصدر: شركات البورصة، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

2. توزيع الأحجام المتداولة حسب الأصل الجغرافي

وحسب الأصل الجغرافي، استأثرت المستثمرون من آسيا على ما يناهز 42 في المائة⁷ من حجم معاملات الأجنبي و 5,3 في المائة من إجمالي حجم المعاملات، يليهم المستثمرون الأوروبيون والأفارقة بحصص بلغت على التوالي 26,5 في المائة و 25,1 في المائة من الحجم المتداول من قبل الأجنبي و 3,3 و 2,3 في المائة من إجمالي حجم التداول.

الرسم البياني 6: توزيع الأحجام المتداولة حسب الأصل الجغرافي



المصدر: شركات البورصة، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

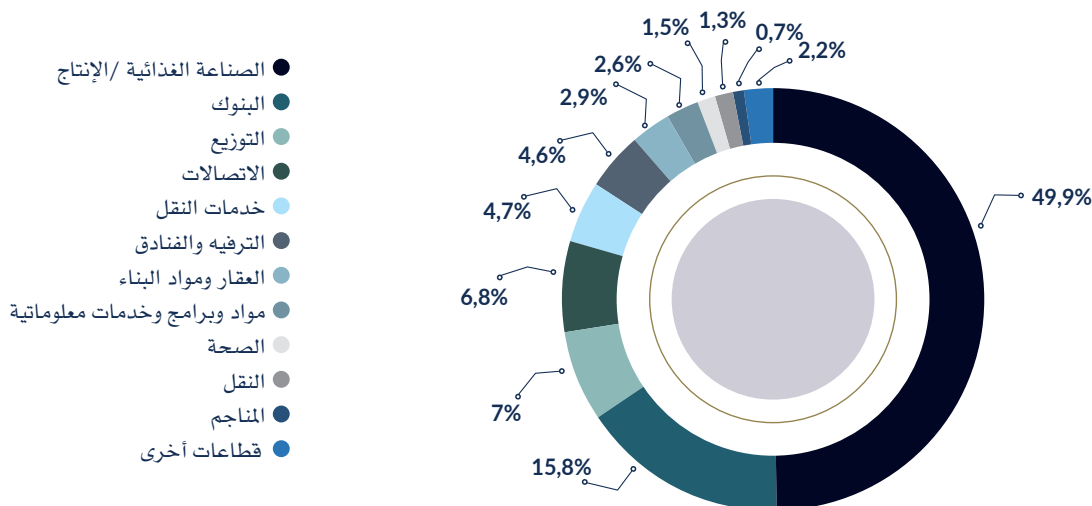
⁶ الحجم المزدوج (البيع + الشراء)

⁷ يمثل عملية تفويت 30,05% من رأس مال شركة COSUMAR في سوق الكتل من قبل المستثمر السنغافوري Wilmar Sugar Holdings PTE.

3. توزيع الأحجام المتداولة حسب قطاع النشاط

اتسم التوزيع القطاعي للأحجام المتداولة سنة 2023 من قبل الأجنبي بكونه يتركز على أربعة قطاعات رئيسية بوزن إجمالي يبلغ 79,5 في المائة. استأثر قطاع "الأغذية والإنتاج" على الحصة الأعلى، حيث بلغ حصته 50 في المائة من حجم التداول، يليه قطاع "البنوك" بحصة 15,8 في المائة. أما قطاعا "التوزيع" و "الاتصالات" فاستأثرا بحصتي 7 و 6,8 في المائة على التوالي.

الرسم البياني 7: التوزيع القطاعي للأحجام المتداولة من قبل الأجانب



المصدر: شركات البورصة، بورصة الدار البيضاء، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

من حيث التطور، سجل قطاعا "الصناعة الغذائية والإنتاج" و "البنوك" تغيرات كبيرة في حجم المعاملات من قبل الأجانب:

- سجل قطاع الصناعة الغذائية والإنتاج 6,7 مليار درهم سنة 2023 مقابل 819 مليون درهم سنة 2022؛
- عرف قطاع البنوك تراجعاً في حجم التداول بين عام 2022 (4,9 مليار درهم) وعام 2023 (2,1 مليار درهم).

الجدول 10: التطور القطاعي للأحجام المتداولة من قبل الأجانب

(بملايين الدرهم)

القطاع	2023		2022	
	المبلغ	%	المبلغ	%
الصناعة الغذائية والإنتاج	6 735,1	49,9%	819,3	9,9%
البنوك	2 135,7	15,8%	4 909,1	59,1%
التوزيع	943,3	7,0%	464,5	5,6%
الاتصالات	915,5	6,8%	911,0	11,0%
قطاعات أخرى	2 762,9	20,5%	1 208,3	14,5%
المجموع الكلي	13 492,4	100,0%	8 312,3	100,0%

شركات البورصة، حسابات الهيئة المغربية لسوق الرساميل

قائمة الرسوم البيانية

7	الرسم البياني 1	تطور حصة الأسهم المدرجة في البورصة التي يحوزها الأجانب في رسملة البورصة
9	الرسم البياني 2	ححص الرأسمال الأجنبي في رسملة البورصة حسب القطاع سنة 2023
10	الرسم البياني 3	تأثير تغيرات الأسعار والمخزون على كمية الاستثمار الأجنبي حسب الأصل الجغرافي
13	الرسم البياني 4	توزيع الجاري حسب نوع الأداة وحسب النضج
14	الرسم البياني 5	تطور الاستثمار الأجنبي حسب فئة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
16	الرسم البياني 6	توزيع الأحجام المتداولة حسب الأصل الجغرافي
17	الرسم البياني 7	توزيع الأحجام المتداولة من قبل الأجانب حسب القطاع

قائمة الجداول

7	الجدول 1	توزيع الشركات المدرجة في بورصة الدار البيضاء وفقا لحصة رأس المال التي يحوزها الأجانب
8	الجدول 2	تصنيف الاستثمارات الأجنبية في الأسهم المغربية المدرجة
10	الجدول 3	توزيع رؤوس أموال الأجانب والمغاربة المقيمين بالخارج حسب الأصل الجغرافي
11	الجدول 4	توزيع رؤوس أموال الأجانب والمغاربة المقيمين في الخارج حسب نوع المستثمر
12	الجدول 5	توزيع رسملة البورصة حسب مكان الحفظ
12	الجدول 6	تغير بنية الاستثمار الأجنبي في سندات الدين
13	الجدول 7	تطور بنية الاستثمار الأجنبي في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
14	الجدول 8	توزيع استثمار الأجانب حسب فئة هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة
16	الجدول 9	توزيع الأحجام المتداولة حسب السوق ونوع المستثمر
17	الجدول 10	التطور القطاعي للأحجام المتداولة من قبل الأجانب
19	الجدول 11	بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية غير المقيمة
19	الجدول 12	بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية غير المقيمة
20	الجدول 13	بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية المقيمة
20	الجدول 14	بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية المقيمة
21	الجدول 15	بنية الاستثمار في سندات الدين
22	الجدول 16	بنية الاستثمار في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية غير المقيمة
22	الجدول 17	بنية الاستثمار في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية المقيمة
23	الجدول 18	بنية الاستثمار في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية المقيمة
24	الجدول 19	توزيع الأحجام المتداولة في سوق البورصة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية حسب الجنسية
24	الجدول 20	توزيع الأحجام المتداولة في سوق البورصة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية حسب الجنسية

الملحقات

الجدول 11: بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية غير المقيمة

الجنسية	المبلغ 2023 (بالدرهم)	الحصة 2023	المبلغ 2022 (بالدرهم)	الحصة 2022
الإمارات العربية المتحدة	74 760 087 851,1	44,9%	71 347 136 742,6	46,3%
فرنسا	37 240 225 740,4	22,4%	40 334 517 854,6	26,2%
سويسرا	14 732 686 970,6	8,9%	10 422 813 210,0	6,8%
إيطاليا	9 943 478 160,0	6,0%	370 832,0	0,0%
إسبانيا	5 069 733 565,0	3,0%	4 324 762 582,0	2,8%
جنوب أفريقيا	4 997 612 001,1	3,0%	4 217 930 866,4	2,7%
لوكسمبورغ	4 050 218 598,3	2,4%	3 115 561 255,2	2,0%
المملكة العربية السعودية	3 513 306 570,7	2,1%	2 387 843 632,5	1,6%
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	3 135 906 757,2	1,9%	3 680 504 103,8	2,4%
بلجيكا	1 448 145 912,3	0,9%	1 559 093 602,5	1,0%
الكويت	1 213 929 800,0	0,7%	1 163 129 305,0	0,8%
مالطة	1 088 500 148,0	0,7%	769 001 060,0	0,5%
السويد	1 074 312 918,9	0,6%	1 076 622 918,9	0,7%
جنسيات أخرى	4 177 422 104,0	2,5%	9 685 420 997,9	6,3%
المجموع	166 445 567 097,9	100,00%	154 084 708 963,4	100,0%

الجدول 12: بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية غير المقيمة

الجنسية	المبلغ 2023 (بالدرهم)	الحصة 2023	المبلغ 2022 (بالدرهم)	الحصة 2022
فرنسا	168 601 840,8	69,99%	135 830 662,3	69,0%
الإمارات العربية المتحدة	29 716 052,0	12,34%	28 179 154,0	14,3%
المملكة العربية السعودية	21 502 344,7	8,93%	19 690 405,7	10,0%
بلجيكا	3 497 529,6	1,45%	844 980,0	0,4%
موريشيوس	3 316 506,0	1,38%	-	غير معبر
أندورا	2 649 500,0	1,10%	2 517 025,0	1,3%
سويسرا	2 212 079,8	0,92%	2 072 068,7	1,1%
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	1 821 761,9	0,76%	1 825 513,3	0,9%
إيطاليا	1 076 754,0	0,45%	975 448,0	0,5%
جنسيات أخرى	6 513 358,4	2,70%	5 020 268,6	2,5%
المجموع	240 907 727,3	100,00%	196 955 525,6	100,0%

الجدول 13: بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية المقيمة

الجنسية	المبلغ 2023 (بالدرهم)	الحصة 2023	المبلغ 2022 (بالدرهم)	الحصة 2022
الكويت	715 373 172,6	100,0%	828 103 044,0	97,2%
فرنسا	54 607,4	غير معبر	51 967,4	غير معبر
جنسيات أخرى	7 940,0	غير معبر	23 720 130,0	2,8%
المجموع	715 435 720,0	100,0%	851 875 141,4	100,0%

الجدول 14: بنية الاستثمار في الأسهم المدرجة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية المقيمة

الجنسية	المبلغ 2023 (بالدرهم)	الحصة 2023	المبلغ 2022 (بالدرهم)	الحصة 2022
فرنسا	307 923 872,3	85,9%	312 972 179,8	88,5%
ألمانيا	12 907 911,7	3,6%	9 702 489,5	2,7%
لبنان	8 589 582,0	2,4%	7 250 333,0	2,0%
إسبانيا	7 882 484,4	2,2%	6 402 105,5	1,8%
الدانمرك	3 467 715,0	1,0%	2 625 744,0	0,7%
تونس	2 306 092,6	0,6%	1 619 560,6	0,5%
المملكة العربية السعودية	2 150 656,0	0,6%	1 780 992,8	0,5%
الجزائر	2 015 753,3	0,6%	2 053 535,9	0,6%
بلجيكا	1 718 924,1	0,5%	1 503 869,4	0,4%
سويسرا	1 304 695,0	0,4%	596 676,0	0,2%
جنسيات أخرى	8 345 408,0	2,3%	6 671 836,9	2,0%
المجموع	358 615 117,9	100,00%	353 755 851,3	100,0%

الجدول 15: بنية الاستثمار في سندات الدين

نوع المستثمر	الفئة	الجنسية	الجاري (بالدراهم)	الحصة 2023		
أشخاص اعتبارية		فرنسا	3 759 600 000	87,3%		
		موريشيوس	77 800 000	1,8%		
		لوكسمبورغ	31 800 000	0,7%		
		الإمارات العربية المتحدة	12 000 000	0,3%		
		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	1 200 000	0,0%		
الأجانب غير المقيمين	مجموع الأشخاص الاعتبارية		3 882 400 000	90,1%		
	أشخاص ذاتية					
الأجانب المقيمون	أشخاص ذاتية	فرنسا	98 500 000	2,3%		
		المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	2 000 000	0,0%		
		الولايات المتحدة	1 500 000	0,0%		
		الأردن	1 000 000	0,0%		
		ألمانيا	1 000 000	0,0%		
		مجموع الأشخاص الذاتية		104 000 000	2,4%	
		مجموع الأجانب غير المقيمين		3 986 400 000	92,5%	
		الأجانب المقيمون	أشخاص اعتبارية	إسبانيا	1 400 000	0,0%
				مجموع الأشخاص الاعتبارية		1 400 000
		الأجانب المقيمون	أشخاص ذاتية	فرنسا	185 200 000	4,3%
الجزائر	4 300 000			0,1%		
السويد	4 000 000			0,1%		
بلجيكا	3 600 000			0,1%		
لبنان	3 100 000			0,1%		
مصر	2 600 000			0,1%		
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	2 300 000			0,1%		
الهند	2 000 000			0,0%		
إسبانيا	1 500 000			0,0%		
مالي	1 200 000			0,0%		
تونس	300 000			0,0%		
مجموع الأشخاص الذاتية				210 100 000	4,9%	
مجموع الأجانب المقيمين				211 500 000	4,9%	
المغاربة المقيمون بالخارج	أشخاص ذاتية			المغرب	110 900 000	2,6%
مجموع المغاربة المقيمين بالخارج			110 900 000	2,6%		
المجموع العام			4 308 800 000	100,0%		

الجدول 16: بنية الاستثمار في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية غير المقيمة

الجنسية	المبلغ (بالدرهم)	الحصة 2023
فرنسا	366 260 323,3	64,9%
السنغال	48 853 276,9	8,7%
إسبانيا	29 046 878,0	5,1%
هولندا	28 864 895,4	5,1%
الإمارات العربية المتحدة	15 612 597,0	2,8%
السويد	15 152 027,5	2,7%
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	8 551 811,0	1,5%
جنسيات أخرى	51 853 411,9	9,2%
المجموع	564 195 221,0	100,0%

الجدول 17: بنية الاستثمار في هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية المقيمة

الجنسية	المبلغ (بالدرهم)	الحصة 2023
إسبانيا	21 184 241,8	49,8%
الولايات المتحدة	11 900 264,0	28,0%
فرنسا	9 443 230,0	22,2%
المجموع	42 527 735,9	100,0%

الجدول 18: بنية الاستثمار في سندات هيئات التوظيف الجماعي للقيم المنقولة من قبل الأشخاص
الذاتية الأجنبية المقيمة

الجنسية	المبلغ (بالدرهم)	الحصة 2023
فرنسا	702 661 242,1	73,2%
تونس	63 324 765,3	6,6%
إسبانيا	36 112 750,2	3,8%
الجزائر	22 872 922,1	2,4%
إيطاليا	18 848 072,8	2,0%
العراق	18 290 509,0	1,9%
الإمارات العربية المتحدة	11 266 128,5	1,2%
السويد	10 394 271,2	1,1%
أثينا	10 182 458,1	1,1%
المملكة العربية السعودية	9 557 103,0	1,0%
الصين	9 352 470,7	1,0%
الولايات المتحدة	8 368 532,2	0,9%
ألمانيا	5 413 591,2	0,6%
سويسرا	4 321 599,8	0,4%
هولندا	4 080 109,4	0,4%
بلجيكا	4 021 925,8	0,4%
جنسيات أخرى	21 362 069,0	2,2%
المجموع	960 430 520,3	100,0%

الجدول 19: توزيع الأحجام المتداولة في سوق البورصة من قبل الأشخاص الاعتبارية الأجنبية حسب الجنسية

الجنسية	المبلغ (بالدرهم)	الحصة 2023
سنغافورة	5 640 917 262,6	42,1%
مصر	2 499 489 485,5	18,6%
فرنسا	1 942 285 434,0	14,5%
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	1 223 995 653,4	9,1%
جنوب إفريقيا	868 540 789,9	6,5%
الولايات المتحدة	557 087 397,9	4,2%
لوكسمبورغ	187 085 270,0	1,4%
الإمارات العربية المتحدة	156 891 665,1	1,2%
جزر كايمان	147 866 764,4	1,1%
مالطا	127 756 276,9	1,0%
اسكتلندا	36 439 658,0	0,3%
ليبيا	17 944 364,0	0,1%
المملكة العربية السعودية	1 304 856,0	0,0%
البحرين	968 500,0	0,0%
سويسرا	22 700,0	0,0%
المجموع	13 408 596 077,5	100,0%

الجدول 20: توزيع الأحجام المتداولة في سوق البورصة من قبل الأشخاص الذاتية الأجنبية حسب الجنسية

الجنسية	المبلغ (بالدرهم)	الحصة 2023
فرنسا	60 403 554,2	72,1%
الولايات المتحدة	12 935 860,5	15,4%
لبنان	3 224 112,4	3,8%
موريشيوس	2 651 149,0	3,2%
جنسيات أخرى	4 615 907,3	5,5%
المجموع	83 830 583,3	100,0%

